كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة

محاضرة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

عبد المحسن بن حمد العباد

الحمــد للــه نحمــده ونســتعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مـن شـرور أنفسنا ومـن سـيِّئات أعمالنـا، مَـن يهده الله فلا مُضلَّ له، ومَن يُضـلل فلا هـاديَ لـه، وأشـهد أن لا إلـه إلاَّ الله وحده لا شريك لـه، وأشـهد أن محمــداً عبــدُه ورســولُه، أرســله بالهدى ودينِ الحـقِّ ليُظهـرَه علـى الـدِّين كلِّـه، فبلَّـغ الرسـالةَ، وأدّى الأمانـةَ، ونَصـح الأمَّـةَ، اللَّهـم صـلّ وسلِّم وبارك على عبدك ورسـولك نبيِّنـا محمـد وعلـى آلـه وأصـحابه،

ومَـن سـلك سـبيلَه واهتـدى بِهُـداه إلى يوم الدِّين.

أما بعد:

فهــذه لَمحــاتٌ يســيرةٌ فــي الاستفادة من كتب الحديث الستة وهـي؛ صـحيح البخـاري، وصـحيح مسـلم، وسـنن أبـي داود، وسـنن النسائي، وجامع الترمـذي، وسـنن ابن ماجة.

فـأقول: إنَّ أعظـمَ نعمـة أنعـم اللهُ تعالى بها علـى أمّـة محمـد ﷺ أن بَعث فيها رسولَه الكريم محمداً عليه أفضل الصلاة وأتَـمّ التسـليم، ليُخرجهـم بـه مـن الظلمـات إلـى النور، فقام بهذه المهمة خيرَ قيام،

وأدّى ما أرسله الله تعالى به على التمام والكمال، فما ترك خيراً إلاّ دلّ الأمّة عليه ورغّبها فيه، وما ترك شرّاً إلاَّ حذّرها منه ونَهاها عنه، صلوات الله وسلامه وبركاته عليه.

وكان التوفيقُ حليفَ صحابته الكرام رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم؛ إذ اختارهم الله تعالى لصحبته، وشرَّف أبصارَهم في الحياة الدنيا بالنَّظر إلى طلعته، ومتّع أسماعَهم بسماع حديثه الشريف مِن فمه الشريف صلوات الله وسلامه عليه، فتَلَقَّوا عنه القرآن، وكلَّ ما صدر عنه ﷺ مِن قول أو فعل أو تقرير، وأدّوه إلى

مَن بعدهم على التمام والكمال، فصاروا بذلك أسبقَ الناس إلى كل خير، وأفضلَ هذه الأمّة التي هي خير الأمم. ثمَّ بعد أن انقرض عصر الصحابة بدأ تدوينُ الحديث وجمعه بأسانيده إلى رسول الله ﷺ، وتتابع التأليفُ في تدوين السنة حتى جاءت المائة الثالثة التي ازدهر فيها التأليف، وكان مِن أهمِّ المؤلفات التي أُلِّفت في السُّنَّة على الإطلاق؛ صحيح الإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري رحمه الله، المولود سنة (194هـ) والمتوفى سنة (256هـ)، وصحيح الإمام أبي الحسين مسلم

بـن الحجّـاج النيسـابوري، المولـود سنة (204هـ) ـ وهي السـنة الـتي توفي فيها الإمام الشـافعي رحمـه الله ـ والمتوفى سنة (261هـ)، ثمَّ سـنن الأئمـة الأربعـة: أبـي داود سـليمان بـن الأشـعث السجسـتاني المتوفى سنة (275هـ)، وأبـي عبـد الرحمن أحمد بن شـعيب النسـائي المتـوفى سـنة (303هـ)، وأبـي عيسى محمد بن عيسـى الترمـذي المتوفى سنة (279هـ)، وأبي عبـد اللـه محمـد بـن يزيـد بـن ماجـة القزويني المتوفى سنة (273هـ).

وهذه الكتبُ هي الـتي اشـتهرت بـالكتب السـتة، وقـد لَقيـت عنايـةً

خاصةً واهتماماً كبيراً من العلماء فيما يتعلق بمتونها ورجالها.

وأوَّلُ هذه الكتب صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري رحمه الله، وهو أصَحُّ الكتب المؤلَّفة في الحديث على الإطلاق، ويليه في الصحة صحيحُ الإمام مسلم رحمه الله، وهذان الكتابان لقيا عناية فائقةً، وذلك لعناية مؤلِّفِيهما بجمع كثير مِمَّا صَحَّ عن رسول الله ﷺ، ولَم يستوعبَا كلَّ صحيح، ولَم يلتزمَا ذلك، بل يوجدُ خارج الصحيحين أحاديثُ كثيرةٌ صحيحة، ولكن الذي في الصحيحين جملةٌ كبيرة من الحديث الصحيح الثابت

عــن رســول اللــه عليــه الصــلاة والسلام.

ومــا اتَّفــقَ عليــه الشــيخان البخاري ومسـلم ـ رحمهمـا اللـه ـ هـو أعلـى درجـة مِمَّـا انفـرد بـه أحدهما، وعلـى ذلـك فـإنَّ درجـات الصحيح بالنسبة لما رواه البخـاري ومسلم أو لَم يَرْوِيَاه سبعُ درجات:

الأولى: ما اتفـق عليـه البخـاري ومسـلم، والثانيـة: مـا انفـرد بـه البخـاري، والثالثـة: مـا انفـرد بـه مسـلم، والرابعـة: مـا كـان علـى شــرط البخــاري ومســلم ولــم يخرِّجاه، والخامسة: ما كـان علـى شــرط البخــاري ولــم يُخرِّجــه،

والسادسة: ما كان على شرط مسلم ولم يخرّجه، والسابعة: ما لم يكن في الصحيحين وليس على شرطهما وهو صحيح.

فهذه درجاتٌ سبع للحديث الصحيح، وأعلاها كما تقدم ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وأحسنُ كتاب أُلّف في ذلك كتاب "اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان" للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي المتوفى سنة (1388هـ)، وقد رتَّبه وفقاً لترتيب الإمام مسلم، وأمّا النص الذي يثبته فمن صحيح البخاري، حيث يختار أقرب لفظ في صحيح البخاري يوافق ما

في صحيح مسلم فيثبته، وإنَّما أتى به على ترتيب مسلم؛ لأنَّ الإمام مسلماً رحمه الله يجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد فيسردها، ويذكر حديثاً يعتبره أصلاً ثمَّ يأتي بالطرق الأخرى والأسانيد ويذكر الإضافات والنقصَ والفروقَ التي بينها وبين الحديث الذي اعتبره أصلاً، فيثبت الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي لفظَ الحديث عند البخاري في موضعه من صحيح مسلم ثمَّ يقول: أخرجه البخاري في كتاب كذا، باب كذا، ويذكر رقم الكتاب ورقم الباب، وإنَّما لم يثبته على ترتيب البخاري؛

لأنَّ البخـــاريَّ يُقطِّـــع الأحـــاديث ويفرّقهـــا فـــي أبـــواب متعـــددة للاستدلال بها على ما يترجم به من المسائل، لأنَّه أراد أن يكـون كتـابه كتـاب روايـة ودرايـة، وقـد بلـغ مجموع الأحاديث في كتاب "اللؤلؤ والمرجـــــــــــــــــــان" (1906) حديث.

ويقـول العلمـاء عنـد العـزو لمـا كان في الصحيحين: رواه البخـاري ومسـلم، أو أخرجـه الشـيخان، أو متفق عليه، وعبارة ((متفق عليه)) فـي الاصـطلاح المـراد بهـا اتفـاق البخـاري ومسـلم، إلاَّ عنـد المجـد

ابـن تيميـة جـدّ شـيخ الإسـلام ابـن تيميــة صــاحب "منتقــى الأخبــار" الذي شرحه الشـوكاني فـي "نيـل الأوطار"، فإنه يريد "بمتفق عليـه" بالإضـافة إلـى البخـاري ومسـلم، الإمام أحمد في المسند، فإذا قال: متفق عليه، فإنه يعني الثلاثة.

1 ـ صحيح البخاري

صحيح الإمام البخاري أصحُّ كتب الســـُنَّة، وموضـــوعُه الأحـــاديث المسـندة المرفوعـة إلـى رسـول الله ﷺ، وقد أراد البخـاري أن يكـون كتـابُه كتـابَ درايـة، بالإضـافة إلـى كـونه كتـابَ روايـة؛ كتـاب حـديث

وفقه، من أجل ذلك اتَّبع طريقةً تَميّز بها عن الإمام مسلم في صحيحه، وذلك بتقطيع الأحاديث وتفريقها وإيرادها تحت أبواب، من أجل الاستدلال بها على ما يترجم به، ومع تكرار الأحاديث في مواضع متعددة لا يخلي المقامَ من فائدة إسنادية أو متنية. وذلك أنَّه إذا أورد الحديث مكرراً يورده عن شيخ آخر، فيُستفاد من ذلك تعدُّدُ طرق الحديث، والأحاديث التي كررها إسناداً ومتناً قليلةٌ جداً تزيد على العشرين قليلاً، كما أشار إلى ذلك الحافظ في الفتح (11/340) وكما في كتاب كشف الظنون (

1/363).

وقد ذكرت مواضع تلك الأحاديث في الفائدة (254) من كتابي "الفوائد المنتقاة من فتح الباري وكتب أخرى".

وهذه الطريقة التي اتَّبعها البخاري في تفريقه الأحاديث على الأبواب ترتَّب عليها وجودُ بعض الأحاديث في غير مَظنَّتها، فظنَّ بعضُ العلماء خلوَّ الكتاب منها كما حصل للحاكم رحمه الله في المستدرك حيث استدرك على البخاري أحاديث، وقال إنَّه لم يخرجها مع وجودها في صحيح البخاري، ومن أمثلة ذلك الحديث

الـذي رواه البخـاري (2284) فـي كتاب الإجارة في النهي عن عَسْب الفَحْل، فقد استدركه الحاكم علـى البخاري فـوهم، قـال الحـافظ فـي شـرح الحـديث: ((وقـد وهـم فـي اسـتدراكه، وهـو فـي البخـاري كمـا ترى، وكأنّه لمّـا لـم يـره فـي كتـاب البيوع توهم أنَّ البخاري لم يخرجـه)).

وأمَّا فقهُ البخاري فهو واضح من تراجمه التي وصـفها الحـافظ ابـن حجـر فـي مقدمـة الفتـح بكونهـا حيّـرت الأفكـارَ وأدهشـت العقـولَ والأبصـارَ، وبكونهـا بعيـدةَ المنـال منيعةَ المثال، انفـرد بتـدقيقه فيهـا

عن نظرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه.

ومن أمثلة دقَّته في تراجمه قوله في كتاب الإجارة: « باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهرٍ أو بعد سنة جاز وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل » والمقصودُ من هذه الترجمة أنَّ مدة الإجارة لا يشترط فيها أن تكون تالية لوقت إبرام العقد، وأورد تحت هذه الترجمة حديث عائشة رضي الله عنها (2264) في استئجار النَّبِيِّ ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه رجلاً من بنِي الدِّيل هادياً خرِّيتاً

ودفعَا إليه راحلتيهما، ووعـداه غـار ثور بعد ثلاث ليال.

ومن منهج البخاري في صـحيحه أنه قد يـروي الحـديث فـي موضـع واحد بإسنادين عن شيخين فيجعل المتن للشيخ الثـاني منهمـا، أشـار إلـى ذلـك الحـافظ ابـن حجـر فـي الفتح (1/436) وقال: « وقد ظهـر بالاستقراء من صـنيع البخـاري أنَّـه إذا أورد الحديثَ عن غير واحد فإن اللَّفظَ يكون للأخير، والله أعلم ».

ومـن منهـج البخـاري أيضـاً فـي صـحيحه أنَّـه إذا مـرَّت بـه لفظـةٌ غريبةٌ توافق كلمةً في القرآن أتـى بتفسـير تلـك الكلمـة الـتي مـن

القـرآن، فيكـون بـذلك جمـع بيـن تفسـير غريـب القـرآن والحـديث، أشار إلى ذلك الحـافظ فـي الفتـح فـي مواضـع متعـددة انظـر علـى سـبيل المثـال (3/196، 324، 343).

والحافظ ابن حجر ـ عليه رحمـة اللـه ـ تَمكَّـن مـن معرفـة اصطلاحات البخـاري ومنهجـه فـي صـحيحه، وقـد ذكـرتُ فـي كتـاب "الفوائد المنتقاة مـن فتـح البـاري وكتـب أخـرى" جملـةً كـبيرةً مـن الفوائد المتعلقة بذلك مـن الفائـدة (226) إلى (284).

ولأهميَّـة صـحيح البخـاري لقـي

عنايةً من العلماء في مختلف العصور، وكان على رأس الذين وفِّقُوا للعناية بهذا الكتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (852هـ)، فقد شرحه شرحاً نفيساً واسعاً جمع فيه ما اقتبسه من غيره مِمَّن تقدَّمَه، وما وفَّقَه الله لفهمه واستنباطه من ذلك الكتاب العظيم، وذلك في كتابه "فتح الباري" الذي يُعتبر حداً فاصلاً بين مَن سبقه ومَن لحقه، فالذين تقدّموه جَمع م ا عندهم، والذين تأخروا عنه صار كتابُه مرجعاً لهم، وقد طُبع كتاب "فتح

الباري" في المطبعة السلفية في مصر، واشتملت الأجزاء الثلاثة الأولى منه على تعليقات نفيسة لشيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله[1]، وقد أُثبت في هذه الطبعة ترقيم أحاديث الكتاب التي وضعها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. وطريقته في الترقيم أنَّه يُثبت في أوَّل موضع يَرِدُ فيه ذكر الحديث أرقامَه في المواضع الأخرى التي تأتي بعد ذلك، وعند

---

[1] () ألقيت هذه المحاضرة قبل عشرين سنة، وجرى تحريرها لطباعتها هذا العام (1423هـ)، وكانت وفاة شيخنا رحمه الله في السابع والعشرين من شهر المحرم عام (1420هـ).

ورود الحديث في تلك المواضع لا يشير إلى الموضع الأول الذي ذُكرت فيه الأرقام، ويمكن الاهتداء إلى الموضع الأول بالنظر في شرح الحافظ ابن حجر للحديث، فقد يشير فيه إلى المواضع المتقدمة، ويمكن ذلك أيضاً بالرجوع إلى "فهارس البخاري" لرضوان محمد رضوان، فإنَّه عندما يأتي للمواضع التي تكرر فيها ذكر الحديث يقول: انظر كذا رقم كذا، مشيراً إلى الكتاب الذي ورد فيه ذكر الحديث أول مرة ورقمه.

وعددُ كتب صحيح البخاري سبعةٌ

وتسعون كتاباً، وعددُ أحاديثه بالتكرار كما في ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (7563) حديثٍ، وفي صحيح البخاري اثنان وعشرون حديثاً ثلاثياً.

2 ـ صحيح مسلم

وصحيحُ الإمام مسلم يلي صحيحَ البخاري في الصحة، وقد اعتنى مسلمٌ ـ رحمه الله ـ بترتيبه، فقام بجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فأثبتها في موضع واحد، ولَم يُكرِّر شيئاً منها في مواضع أخرى، إلاَّ في أحاديث قليلة بالنسبة لحجم الكتاب، ولَم يضع لكتابه أبواباً، وهو في حكم

المُبـوَّب؛ لجمعـه الأحـاديث فـي الموضوع الواحد في موضع واحد.

ومِمَّـا تَميّـز بـه صـحيح الإمـام مسلم إثبـات الأحـاديث بأسـانيدها ومتونها كما هي من غيـر تقطيـع أو رواية بمعنى، مـع المحافظـة علـى ألفاظ الرواة، وبيان مَـن يكـون لـه اللفظ منهم، ومن عبَّر منهم بلفـظ حـدثنا، وبلفـظ أخبرنـا، وقـد أثنـى الحافظُ ابن حجر في ترجمة الإمام مسلم في كتابه "تهذيب التهـذيب" علـى حُسـن عنـايته فـي وضـع صـحيحه، فقـال: « قلـت: حصـل لمسـلم فـي كتـابه حـظٌّ عظيـم مفرط لَم يحصل لأحد مثله، بحيـث

إنَّ بعضَ الناس كـان يُفضِّـله علـى صحيح محمد بن إسـماعيل، وذلـك لِمَـا اختَـصَّ بـه مـن جَمـع الطـرق وجَـودة السـياق والمحافظـة علـى أداء الألفـاظ كمـا هـي، مـن غيـر تقطيع ولا رواية بمعنـى، وقـد نهـج على منواله خَلقٌ من النيسابوريين فلم يبلغوا شَـأْوَه، وحفظـت منهـم أكثرَ مِن عشرين إماماً مِمَّن صنف المستخرج على مسـلم، فسـبحان المعطي الوهاب ».

وقد قام الشيخ محمد فؤاد عبـد الباقي رحمه اللـه بالعنايـة بـإخراج صـحيح مسـلم ووضـع فهـارس لـه متعـددة مفصـلة، وطُبـع الكتـاب

بعمله هذا في أربعة مجلدات أثبت فيها تراجم الأبواب التي وضعها الإمام النووي ـ رحمه الله ـ وهي ليست من عمل مسلم، كما قام بترقيم الأحاديث الأصلية فيه فبلغت (3033) حديثٍ، وبلغ مجموع كتب صحيح مسلم أربعة وخمسين كتاباً، ووضع الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي مجلداً خامساً مشتملاً على الفهارس المتنوعة المفصلة لصحيح مسلم رحمه الله، وأعلى الأسانيد في صحيح مسلم الرباعيات.

3 ـ سنن أبي داود

كتاب السنن لأبي داود كتـابٌ ذو شأن عظيم، عُنِيَ فيه مؤلِّفه بجمع أحاديث الأحكام وترتيبهـا وإيرادهـا تحت تراجم أبواب تَدلُّ على فقهـه وتَمَكُّنه في الرواية والدرايـة، قـال فيه أبو سليمان الخطـابي فـي أول كتاب "معالم السنن": « وقد جَمـع أبو داود في كتابه هذا من الحـديث في أصـول العلـم وأمهـات السـنن وأحكام الفقـه مـا لا نعلـم متقـدِّماً سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه ».

وللحافظ المنذري تهذيب لسنن أبـــي داود وللإمـــام ابـــن القيـــم تعليقات علـى هـذا التهـذيب، وقـد وصـف ابـن القيـم ـ رحمـه اللـه ـ

"سـنن أبـي داود" و"تهـذيب" المنـذري ومـا علقـه عليـه فقـال: « ولَمَّا كان كتاب السنن لأبـي داود سليمان بن الأشعث السجسـتاني - رحمـه اللـه - مـن الإسـلام بالموضع الذي خصَّه الله به، بحيث صـار حكمـاً بيـن أهـل الإسـلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصـفون، وبِحُكمـه يرضى المحققون، فإنَّه جمع شَملَ أحـاديث الأحكـام، ورتَّبهـا أحسـن ترتيب، ونظمها أحسـن نظـام، مـع انتقائهـا أحسـن انتقـاء، واطّراحـه منهـا أحـاديث المجروحيـن والضـعفاء، وكـان الإمـام العلامـة

الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري - رحمه الله تعالى - قد أحسن في اختصاره وتهذيبه، وعزو أحاديثه وإيضاح عللـه وتقريبه، فأحسن حتَّى لم يكد يدع للإحسان موضعاً، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً: جعلت كتابه من أفضل الزاد، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد. فهذَّبتُه نحو ما هذَّب هو به الأصل، وزدتُّ عليه من الكلام على عِلَل سكت عنها أو لم يُكملها، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها، والكلام على متون مشكلة لم يفتح مُقفلَها، وزيادة أحاديث صالحة في

البـاب لـم يشـر إليهـا، وبسـطت الكلام علـى مواضـع جليلـة، لعـلَّ الناظرَ المجتهد لا يجدها في كتـاب سواه)).

وكتـاب سـنن أبـي داود مقـدَّمٌ علـى غيـره مـن كتـب السـنن الأخـرى، وقـد بلـغ مجمـوع كتبـه خمسة وثلاثين كتاباً، وبلـغ مجمـوع أحاديثه (5274) حديث.

وأعلى الأسـانيد فـي سـنن أبـي داود الرباعيـات وهـي الـتي يكـون بينه وبين رسول الله ﷺ فيها أربعة أشـخاص. ولسـنن أبـي داود عـدة شروح من أشـهرها عـون المعبـود لأبي الطيب شمس الحـق العظيـم

آبادي.

4 ـ سنن النسائي

صـنَّف الإمـامُ النسـائي ـ عليـه رحمـة اللـه ـ فـي السـنن كتـابين همـا؛ السـنن الكـبرى، والصـغرى الـتي اختصـرها منهـا، ويُقـال لهـا المجتبى أي: المختارة من الكبرى، والسنن الصغرى هـي الـتي لقيـت عنايةً خاصة من العلماء، وهي التي اعتُبِـرَت أحـد الكتـب الحديثيـة السـتة، وهـو كتـاب عظيـم القـدر، كثير الأبـواب، وتراجـم أبـوابه تـدل على فقـه مـؤلفه، بـل إنَّ منهـا مـا تظهر فيه دقَّةُ الإمام النسـائي فـي الاستنباط، ومن أمثلة ذلـك: قـوله

فـــي أوائـــل كتـــاب الطهـــارة: ((الرخصـــة فـــي السِّـــواك بالعشـــي للصائم))، وهي مسألة للعلماء فيها قولان: أحدهما: منع الاستياك بعـــد الزوال، قالوا: لأنَّه يُذهب الخُلُـــوف الوارد في قـ ـوله ﷺ: ((لَخُلُـ ـوف فـ م الصائم أَطيَـبُ عنـد اللـه مِـن ريـح المسك))، والقـول الثـاني: الجـواز لدخوله تحت عموم قوله ﷺ: ((لولا أن أَشـــُقَّ علـــى أُمَّـــتي لأمرتُهـــم بالسِّواك عند كل صـلاة))، وقـد أورد النسـائي هـذا الحـديث تحـت هـذه الترجمة، وهـو أرجـح القـولين فـي المسألة لدلالة الحديث على ذلـك، قـال السِّـندي فـي حاشـيته علـى

السنن مُنَوِّهاً بدقة الإمام النسائي قال: « ومنه يؤخذ ما ذكره المصنف من الترجمة، ولا يخفى أنَّ هذا من المصنف استنباط دقيق وتيقظ عجيب، فللَّه درُّه ما أدقّ وأحدّ فهمه ».

وأعلى الأسانيد في سنن النسائي الرباعيات، وقد بلغ مجموع كتبه واحداً وخمسين كتاباً وبلغت أحاديثه «5774» حديثٍ، وأحسن طبعات هذا الكتاب الطبعة التي حققها ورقمها ووضع فهارسها مكتب تحقيق التراث الإسلامي ـ دار المعرفة بيروت، فإنَّه عند كل حديث يذكر رقمه،

وأرقام مواضعه الأخرى عند النسائي، ويذكر تخريج بقية أصحاب الكتب الستة، وأرقام الحديث عندهم، ورقمه في تحفة الأشراف.

5 ـ سنن الترمذي

سنن الترمذي ويقال له الجامع، مِن أهم كتب الحديث وأكثرها فوائد، اعتنى فيه مؤلِّفُه بجمع الأحاديث وترتيبها، وبيان فقهها، وذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في المسائل الفقهية، ومن لم يذكر أحاديثهم من الصحابة أشار إليها بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان، واعتنى

ببيان درجة الأحاديث من الصحة والحسن والضعف، وفيه أحاديث رباعية كثيرة، وفيه حديث ثلاثي واحد أخرجه الترمذي في كتاب الفتن (2260)

فقال: « حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري بن ابنة السدي الكوفي، حدثنا عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر). وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه » انتهى.

وفي إسناده عمر بن شاكر وهو ضعيف، لكن الحديث صحيح

بالشـــواهد، انظـــر "السلســـلة الصحيحة" للألباني رقم (957).

وعــددُ كتــب جــامع الترمــذي خمســون كتابــاً، وعــدد أحــاديثه (3956) حــديثٍ، وأحســن شــروح جــامع الترمــذي كتــاب "تحفــة الأحــوذي" للشــيخ عبــد الرحمــن المبــاركفوري المتــوفى ســنة (1353هـ).

6 ـ سنن ابن ماجه

سنن ابن مـاجه سـادس الكتـب الستة على القـول المشـهور وهـو أقلُّها درجة، قال الحافظ ابن حجـر في ترجمة ابـن مـاجه فـي تهـذيب التهذيب: « كتابه في السنن جــامع

جيِّدٌ كثيرُ الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا، حتى بلغني أنَّ السريَّ كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيفٌ غالباً، وليس الأمرُ في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديثُ كثيرةٌ منكرةٌ، والله المستعان)).

وإنَّما اعتُبِر سادسُ الكتب الستة لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، وقيل سادسها الموطأ لعُلُوِّ إسناده، وقيل السادس سنن الدارمي.

وأحسن طبعاته الطبعة التي أخرجت بعناية الشيخ محمد فؤاد

عبد الباقي التي رقم فيها الأحاديث فبلغت (4341) حديثٍ، وبلغت كتبه سبعة وثلاثين كتاباً، وذكر الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في كلام له في آخر السنن أنَّ أحاديثَه الزائدة على الكتب الخمسة بلغت (1339) حديثٍ.

وفي سنن ابن ماجة خمسة أحاديث ثلاثيات الإسناد، كلُّها من طريق جُبارة بن المغلِّس، عن كثير ابن سُليم، عن أنس رضي الله عنه، ثلاثةٌ منها في كتاب الأطعمة (3356) (3357)، (3310)، وفي كتاب الزهد واحد (4292)، وواحد في كتاب الطب (3479)، وجُبارة

وكـثير انفـرد ابـن ماجـة عـن بقيـة أصــحاب الكتــب الســتة بــإخراج حديثهما، وقال عنهما الحـافظ ابـن حجــر فــي تقريــب التهـذيب إنَّهمـا ضعيفان، وهذه الأحاديث الخمســة مــن زوائــد ســنن ابــن ماجــة علــى الكتب الخمسة.

وقد ألَّف الشـيخ أحمـد بـن أبـي بكــر البوصــيري المتــوفى ســنة (840هــ) كتـاب "مصـباح الزجاجـة فــي زوائــد ابــن ماجــة"، وبلغــت أحـــاديثه فـــي بعـــض طبعـــاته (1552) حديثٍ.

وهذه الكتـب السـتة لَقيـت مـن العلماء عنايةً في أطرافها ورجالها،

وأحسن ما أُلِّف في أطرافها كتاب أبي الحجاج المزي "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" وقد رتَّبه على أسماء الصحابة رضي الله عنهم، وعند كلِّ صحابي يَذكر أسماء التابعين الذين رووا عنه على الترتيب، ثمَّ يذكر الأسانيد من الأئمة أصحاب الكتب الستة إلى التابعين، وهذا الكتاب العظيم يُعتبر بالنسبة للأسانيد بمثابة نُسَخ أخرى لتلك الكتب الستة.

وأحسنُ ما أُلِّف في رجالها بل في رجال مؤلفات أصحابها كتاب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" لأبي الحجاج المزي، فإنَّه

مشتملٌ على أسماء رجال الكتب الستة ورجال مؤلفات أخرى لأصحاب الكتب الستة مثل رجال الأدب المفرد، وجزء القراءة خلف الإمام، وخلق أفعال العباد للبخاري وغيرها.

وأمّا الكتاب المقتصر على رجال الكتب الستة فهو كتاب الكاشف للذهبي.

وقد اعتنى الحافظ أبو الحجاج المزي عند ترجمة كلِّ راوٍ بذكر شيوخه وتلاميذه مرتَّبين على ترتيب حروف الهجاء، ثمَّ يذكر ما قيل في صاحب الترجمة من جرح وتعديل، ويختم الترجمةَ بذكر

أسماء الـذين خرَّجـوا أحـاديثَه مـن الأئمة الستة فـي كتبهـم وفـي أوَّل الترجمة يُثبتُ الرموز لهم.

وقد هذَّب كتابه هذا الحافظ ابن حجـر فـي كتـابه تهـذيب التهـذيب، فيذكر عند كلِّ ترجمة بعضَ شـيوخ الراوي وتلاميذه وما ذكـره المـزي مِمَّا قيـل فيـه، ثـمَّ يَختـم الترجمـةَ بذكر إضافات أخرى مبدوءة بقوله: (قلت)، وعندما ينظر طالبُ العلـم فـي ترجمـة الـراوي فـي تهـذيب التهـذيب ومـا اشـتملت عليـه مـن جـرح وتعـديل يتسـاءل! مـا هـي النتيجة الـتي انتهـى إليهـا الحـافظ ابن حجر في الحكم على الـراوي؟

والجواب على هذا التساؤل موجود عند الحافظ ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب، فيقول عنه ثقة أو صدوق أو ضعيف أو غير ذلك.وكتاب المزي تهذيب الكمال هذّبه أيضاً الذهبي في كتابه تذهيب تهذيب الكمال، ولخّصه الخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال.

والفرقُ بين ما في التقريب والخلاصة أنَّ الحافظ ابن حجر في التقريب يثبت رأيَه في الراوي ويذكر طبقته، وأما الخزرجي في الخلاصة فإنَّه يذكر بعض شيوخ الراوي وبعض تلاميذه ويذكر بعض ما قيل في الحكم عليه جرحاً أو

تعديلاً، وعند ذكر الصحابي يذكر عددَ الأحاديث التي له في الكتب الستة، وعددَ ما اتفق عليه البخاري ومسلم منها، وعددَ ما انفرد به كلٌّ واحد منهما عن الآخر.

وفي كتاب تهذيب الكمال للمزي وما تفرع عنه من الكتب ذكرُ رواة ليس لهم رواية عند أصحاب الكتب الستة، ذُكروا لتمييزهم عن رواة مذكورين قبلهم لهم رواية عند أصحاب الكتب الستة، والرمز لهم في هذه الكتب بكلمة (تمييز) عند الترجمة.

فمثلاً: كثير بن أبي كثير جاء في هذه الترجمة خمسة رواة؛ الأول

روى لـــه أبـــو داود والترمـــذي والنسائي وابن ماجة في التفسـير، والثاني روى له البخاري فـي الأدب المفرد، والثلاثة الباقون ليس لهــم روايـة وإنَّما ذُكـروا لتمييزهـم عـن الاثنين قبلهم.

وقـد جمـع أبـو نصـر الكلابـاذي رجالَ صـحيح البخـاري فـي مؤلَّـف خاص، وجمع أبـو بكـر بـن منجـويه الأصبهاني رجال صحيح مسلم فـي مؤلَّف خاص، وجمـع بيـن الكتـابين الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدســـي المعـــروف بـــابن القيسـراني، واسـم كتـابه "الجمـع بيــن رجــال الصــحيحين" وكُلُّهــا

مطبوعة، وكتاب ابن القيسراني مختصر، وطريقته فيه أنَّه عندما يذكر التراجم التي تحت اسم واحد كأحمد مثلاً: يذكر من اسمه أحمد عند البخاري ومسلم، ثمَّ من اسمه أحمد عند البخاري ثمَّ من اسمه أحمد عند مسلم، ومِن أجلِّ فوائده أنَّ الراويَّ إذا كان قليلَ الرواية، فإنَّه يذكر مواضعَ أحاديثه في الصحيحين أو أحدهما، وذلك بذكر الكتاب الذي ورد فيه الحديث.

وقد ألَّف الشيخ يحي بن أبي بكر العامري اليمني في الصحابة الذين لهم رواية في الصحيحين أو أحدهما كتاباً سماه "الرياض

المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة"، وهو كتاب عظيم الفائدة.

ومن المناسب ذكرُه هنا أنَّ للحافظ الذهبي كتاباً اسمه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" اشتمل على تراجم لرجال ورد ذكرهم في تهذيب الكمال وما تفرع عنه، وعلى تراجم لرجال غيرهم، وفيه ثقات ذَكرَهم لا لِنقْدِهم وإنَّما للدفاع عنهم؛ مثل علي بن المديني، وعبد الرحمن بن أبي حاتم.

وللحافظ ابن حجر كتاب كبير سَمّاه "لسان الميزان" بناه على

كتاب الميزان للـذهبي مـع زيـادات كثيرة عليه، وقد قصره على تراجم رجال لا ذكر لهم في كتـاب تهـذيب الكمال وما تفرع عنـه، وهـو يُعتـبر إضـافة رجـال آخريـن إلـى رجـال أصحاب الكتب الستة.

وقـد جمـع متـون الكتـب السـتة وسادسـها الموطـأ أبـو السـعادات ابــن الأثيــر فــي كتــابه "جــامع الأصـول"، وهـو مطبـوعٌ متـداولٌ، وقد هذّب به كتاب رَزيـن العبْـدَري "التجريد للصحاح والسنن"، ويرمز عند كلِّ حديث للَّـذين خرَّجـوه مـن الأئمة الستة، وفيـه أحـاديث زائـدة على مـا فـي الكتـب السـتة وهـذه

الزيادات لرَزين، وعلامتها في جامع الأصول خلوها من الرموز أمامها.

وابن الأثير رَتَّب كتابه "جامع الأصول" على كتب مرتبة على حروف الهجاء، فيذكر في كلِّ كتاب ما يتعلق بموضوعه.

وإذا أراد طالبُ العلم الوقوف على حديث في الكتب الستة وهو يعرف متنه فيمكنه ذلك بالبحث عنه في مَظنته من الكتب التي اشتملت عليها الكتب الستة؛ فإذا كان الحديثُ يتعلق بالإيمان مثلاً بحث عنه في كتاب الإيمان من الصحيحين والسنن، وإذا كان

يعـــرف اســـم الصـــحابي راوي الحديث رجع إلى "تحفة الأشراف" للحافظ المزي، فـإنه يـذكر أمـاكن وجود الحديث في الكتب الستة، أو رجع إلى كتـاب "ذخـائر المـواريث في الدلالة على مواضـع الحـديث" للشيخ عبـد الغنـي النابلسـي فـإنَّه يذكر طـرف الحـديث، ويـذكر مـن خرَّجه مـن أصـحاب الكتـب السـتة بالإضـافة إلـى الإمـام مالـك فـي الموطأ، مع ذكر شيخ المؤلف فيه.

ويُمكــن الاهتــداءُ إلــى موضــع الحديث في الكتب السـتة بمعرفـة بعض الكلمات في الحديث المعين فيرجـــع إلـــى كتـــاب "المعجـــم

المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" الذي بني على الكتب الستة والموطأ وسنن الدارمي ومسند الإمام أحمد، فيبحث عن الكلمة، فإذا كان الحديثُ في هذه الكتب وجد الدلالة على موضعه منها، وذلك بذكر اسم الكتاب ورقم الباب، إلاَّ في صحيح مسلم وموطأ الإمام مالك فإنَّه يكون بذكر اسم الكتاب ورقم الحديث فيه، وإلاَّ في مسند الإمام أحمد فإنَّ الإشارة فيه إلى الجزء والصفحة من الطبعة ذات الستة أجزاء.

في الختام: أسأل الله عز وجل

أن يوفِّقَنا جميعاً لما فيه رضاه، وأن يوفِّقَنا لتحصيل العلم النافع والعمل به، إنَّه سبحانه وتعالى جواد كريم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *
*